

التنوع الاقتصادي في الجزائر، الاستراتيجية البديلة لقطاع النفط

Economic diversification in Algeria, the alternative strategy for the oil sector

د. بن با جلول¹، أ.د. بلعربي عبد القادر²¹أستاذ مؤقت، جامعة ادرار²أستاذ التعليم العالي، جامعة سعيدة

تاريخ النشر: 2020/06/30

تاريخ القبول: 2020/06/28

تاريخ الاستلام: 2020/05/31

Abstract :

The strategy of economic diversification is one of the most important strategies adopted in order to achieve balanced development between economic sectors .It also attempts to achieve high levels of economic growth. The importance of this strategy increases in the oil countries, which depend entirely in their economic activity on the rent income, that is affected by price fluctuations in the international market, and which requires achieving diversification in the production base and diversification of income sources.

This study aims to show the importance of economic diversification in influencing the economic growth rates in Algeria , in the period between 1999 and 2016.

Keywords: Economic diversification, rent, balanced growth. Economie algérienne, secteur pétrolier

المخلص:

تعتبر إستراتيجية التنوع الاقتصادي من بين اهم الاستراتيجيات المعتمدة لتحقيق التنمية المتوازنة بين القطاعات الاقتصادية، وتحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي، وتزداد اهمية تلك الاستراتيجية اكثر في البلدان النفطية والتي تعتمد كليا في نشاطها الاقتصادي على المداخل الريعية التي تتأثر بتقلبات الاسعار في السوق الدولية، وهو ما يتطلب تحقيق التنوع في القاعدة الانتاجية وتنوع مصادر الدخل. وتهدف هاته الدراسة الى ابراز اهمية التنوع الاقتصادي في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في للفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2016،

الكلمات الدالة: تنوع اقتصادي، ريع، نمو متوازن، اقتصاد جزائري، قطاع النفط

مقدمة

ان التفكير في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة كان دائما في صميم النقاش الاقتصادي وذلك منذ آدم سميث وكتاب ثروة الأمم الذي اعتبر ان مصدر الدخل هو توزيع العمل، وفي اطار تجسيد هذا المفهوم سعت مختلف الدول النامية إلى رفع مستوى معيشتها بإنجاز العديد من التعديلات لغرض إنعاش نموها الاقتصادي، وقد ازداد النقاش النظري حدة بين الاقتصاديين بعد ملاحظة أن بلدانا تتمتع بميزة نسبية قوية جدا في تصدير الموارد الطبيعية، ولكنها تتصف باقتصاد نامي، وانخفاض مستوى الدخل والنمو الاقتصادي، واقتصاد أقل تنوع، بينما لا تتمتع دولا أخرى بميزة نسبية في تصدير هذه الموارد، ولكنها تتميز باقتصاد متقدم وارتفاع مستوى الدخل، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، واقتصاد أكثر تنوع، وتشير عدد من الأدبيات الاقتصادية إلى أن المشكلة الحقيقية في هذه الدول ليست في وفرة الموارد في حد ذاتها، بل تكمن في فشل مؤسسات هذه الدول في إدارة هذه الموارد بكفاءة، مما أدى إلى انخفاض درجة التنوع الاقتصادي فيها.

والجزائر مثلها مثل باقي الدول النامية، سعت منذ استقلالها السياسي إلى رسم مسار سياسة تنموية واضحة المعالم لإعادة بناء الاقتصاد الوطني الذي حول الاستعمار بنيانه من اقتصاد متكامل ومنسجم موجه نحو الداخل، إلى اقتصاد يركز بصورة أساسية على تصدير الحمضيات والخمور وموجه نحو الخارج، مع غياب أي سياسة اقتصادية أو زراعية لتلبية الطلب الوطني على المستوى المحلي. فبعد فترة من التردد وعدم وضوح الرؤية التنموية (62-65) تمكنت السلطات العمومية الجزائرية من رسم سياسة تنموية طويلة المدى (65-80) تركز أساسا على التصنيع الثقيل للخروج من التخلف في حدود خمسة عشر سنة، يميزها التخطيط المركزي و التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي و ترجيح الأساليب الإدارية على أدوات السوق في تسيير الاقتصاد.

وفي إطار إسهام البحث العلمي في تناول قضايا الاقتصاد الوطني، يأتي هذه المقال ليتناول التحول الذي حدث في الاقتصاد الجزائري من اقتصاد يركز على الخطة المركزية إلى اقتصاد يعتمد على أدوات السوق وآثار ذلك على الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية، وتضع أمام متخذي القرار صورة واقعية عن مختلف مراحل تسيير الاقتصاد الوطني، وما أفرزته من نتائج و الأخطاء في السياسات السابقة، حتى تأتي القرارات المستقبلية متوافقة مع ما يتطلبه الواقع وما يقتضي تحقيقه من أهداف اقتصادية.

- إشكالية الدراسة

إن هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل أساسي على المداخل النفطية في الصادرات، انعكس سلبا على معدلات النمو المسجلة، لاسيما أثناء انخفاض أسعار المحروقات والتي لا يمكن للدولة أن تتحكم فيها، وبالتالي أصبح من الضروري على القائمين على الاقتصاد الوطني انتهاج سياسات تحفيزية لتنويع الأنشطة الاقتصادية بالقطاعات الأخرى، والتي تسمح بتنويع المداخل من العملة الصعبة المتأتية من الصادرات.

ونسعى في هذا البحث إلى معرفة أثر التنويع القطاعي على معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر، وهذا باستخدام مجموعة من المؤشرات والنماذج القياسية للوقوف على واقع التنوع الاقتصادي وأثره على معدلات النمو المسجلة والتي تسمح لنا بتحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال طرح الإشكالية التي مفادها:

- كيف يمكن تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، كاستراتيجية بديلة لقطاع النفط ؟

- الدراسات السابقة:

- دراسة زاييري بلقاسم قوجيح بن علي 2017 أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر،

دراسة قياسية للفترة 1980-2015

إذ اهتمت هذه الدراسة بالاقتصاد الجزائري وما محله من التنويع كونها دولة تعتمد على مورد وحيد الا وهو النفط وهدفت هذه لدراسة الى ابراز اهمية استراتيجية التنويع الاقتصادي في تحقيق مستويات مرتفعة للنمو

الاقتصادي وكيف يمكن للجزائر من وجهة نظر الباحثين تنويع قاعدتها الانتاجية للانتقال من اقتصاد ريعي الى اقتصادي قوي ومنتج ومتنوع القطاعات

- دراسة السي محمد كمال، التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر 1975-2014

حيث تهدف هذه الدراسة الى قياس كفاءة القطاعات الاقتصادية من خلال تقييم التخصيص الموجه لهذه القطاعات خلال فترة الدراسة وباستخدام مؤشرات قياس التنويع لهيرفندل هيرشمان توصل الكاتب الى درجات الاقتراب او الابتعاد من الصفر ليستعملها في اثر التنويع على معدلات النمو باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة ARDL كما عرج على مختلف مراحل الاصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بعد الاستقلال

- أهداف وأهمية البحث

تتبع أهمية هاته الدراسة من خلال أهمية التنويع الاقتصادي كإستراتيجية اقتصادية للرفع من قيمة الصادرات وللمحد من الاعتماد على الموارد الوحيدة، خاصة في ظل المنافسة الدولية بين الاقتصاديات. كما تتجلى أهمية البحث كون الجزائر كانت تتوفر على العديد من الموارد، مما يجعل الدولة قادرة على التدخل والتأثير أكثر في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي اللازم لإحداث تنمية اقتصادية والتقليل من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للإيرادات في الاقتصاد.

- هيكلية البحث:

في اطار هاته الدراسة تم تقسيم العمل الى جانب نظري واخر تطبيقي ، حيث تم التركيز في الجانب النظري على التعريف بالتنويع الاقتصادي وأهميته وكذا انواعه، الى جانب البحث في سياسة التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه، اما في الجانب التطبيقي فقد تم التركيز على تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر في الجزائر من خلال مؤشر هيرفندال هيرشمان، نستهدف بذلك الوصول الى نتائج عن مدى اعتبار التنويع الاقتصادي خيار بديل عن النفط، تم تتبع هاته العناصر بالخاتمة التي تتضمن اهم النتائج والتوصيات.

1. تعريف التنويع الاقتصادي

وردت عدة تعاريف للتنويع وعموما يتضمن التنويع تقليل الإعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمثين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.¹ وهناك تعريف آخر للتنويع الاقتصادي، بأنه " توزيع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك للتقليل من مخاطر الإفراط في الاعتماد على واحد أو عدد قليل جدا من

¹ - وزارة التخطيط، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة للسنوات 1995-2000 أبو ظبي الامارات العربية المتحدة، ص

القطاعات.¹ ويرى آخرون أن التنوع الاقتصادي هو تنوع القاعدة الإنتاجية والخدمية والتوزيعية، بالشكل الذي يضع الاقتصاد بشكل متقدم في سلم الارتقاء بالتنمية عدة لاقتصاد ما.

ويمكن أن يعرف التنوع الاقتصادي بأنه عملية تدريجية لتنوع مصادر الدخل بين ما يرى آخرون بأنها عملية تراكمية لزيادة إسهام القطاع الصناعي والقطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي. ويعرف التنوع الاقتصادي بأنه عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي والإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية وتقليل دور القطاع الحكومي وتعزيز إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

ويعرف التنوع بشكل عام على أنه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد (النفط) والانتقال إلى مرحلة تقوية القاعدة الصناعية والزراعية، وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع إنتاجي². وقد تناولت منظمة الإسكوا³ موضوع التنوع الاقتصادي في البلدان العربية عندما عقدت ندوة حول التنوع الاقتصادي في العالم العربي عام 2001م. وأسهمت أغلب الدراسات إلى توصيف التنوع الاقتصادي، وتتبع إسهامات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، وتقدير التنوع الحاصل في الصادرات، وعلى الرغم من أن تحقيق التنوع الاقتصادي، ينصب بالدرجة الأولى على تنوع مصادر الدخل والإنتاج، إلا أن حصول التنوع الاقتصادي في مصادر الدخل، والإنتاج ليس كافية لتحقيق هدف تنوع القاعدة الاقتصادية. إذ لا بد وأن يترافق التنوع في الفعاليات الإنتاجية مع تنوع في متغيرات أخرى مرتبطة بذلك كالصادرات، والواردات، وإيرادات الدولة، والعمالة وأجمالي تكوين رأس المال. وذلك انطلاقاً من كون التنوع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي وإسهام القطاعات المختلفة في تركيبه، ولكن تتعداه إلى متغيرات اقتصادية أخرى.

انطلاقاً مما سبق يمكن أن نعرف التنوع على أنه توسيع الهيكل الانتاجي عن طريق زيادة الناتج الداخلي في مختلف القطاعات وعدم الاعتماد على القطاع النفطي من خلال وضع برامج وسياسات واهداف مستقبلية تحقق من خلالها الدولة تنمية مستدامة مصحوبة بتطور في معدلات النمو الاقتصادي. أما تنوع مصادر الدخل فنعتقد بأنه تنوع مصادر الإيرادات المكونة للموازنة العامة، وبتعبير أدق يمثل تنوع مصادر

1- موسى باهي، كمال رواينية، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2016، الجزائر، ص 135.

2 - وزارة التخطيط، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات (1995 - 2000)، مرجع سابق، ص 13.

3 - الاسكوا هي لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مقرها في بيروت، لبنان وهي واحدة من خمس لجان إقليمية أسسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

الإيرادات المالية بما فيها الدخل المتحقق من مساهمات القطاعات في الدخل القومي إضافة الضرائب، والرسوم الجمركية والمساعدات والهبات.

2. أنواع التنوع الاقتصادي:

يتضمن التنوع الاقتصادي نوعين من التنوع الذي يسمح للاقتصاد بالاستقرار أكثر وهما:

- أ - **التنوع الأفقي أو التكامل الأفقي** : يقصد به ظهور قطاع جديد من النشاط الاقتصادي الذي يسمح بالدخول إلى بعض المجالات الجديدة - التي قد تكون مترابطة أو غير مترابطة بقطاع النفط .
- ب - **التنوع الرأسي أو العمودي** : يقصد به توسيع مجموعة المنتجات المصنعة في قطاع معين الذي يهدف إلى تطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة¹.

3. مبررات التنوع الاقتصادي

إن التحديات التي تواجهها البيئة الاقتصادية العالمية في البلدان النفطية والمتمثلة في الانخفاض الحاد في اسعار النفط، تتطلب الوقوف بشكل جاد في دراسة هذا الوضع الخطير الذي أثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي للبلدان التي اعتمدت بشكل مفرط على النفط في تمويل نفقاتها، كما هو الحال بالنسبة للجزائر، وبعض بلدان الخليج العربي، ويمكن تسليط الضوء على أبرز مبررات التنوع الاقتصادي والتي تتمثل بالاتي:

- يؤدي التنوع الاقتصادي إلى تحقيق العديد من المزايا من خلال تقليل الاعتماد على مورد واحد في تمويل النفقات العامة للدولة، ومن ثم تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الانتاجي، فعندما يرتبط اداء الاقتصاد الوطني بمورد اقتصادي معين فإن أي انخفاض يحصل في اسعار هذا المورد سوف يؤدي إلى حدوث العديد من المخاطر في الهيكل الانتاجي².
- يؤدي التنوع الاقتصادي الى تقليص حجم المخاطر من انخفاض الصادرات بالنسبة للبلدان التي تعتمد على مورد واحد ، والتي تتسم بدرجة ضعيفة من التنوع الاقتصادي ، فعند انخفاض اسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الاجنبي مما يؤدي الى تقليص امكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية³.
- التنوع في القطاعات الاقتصادية يسهم في التقليل من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يحدث بسبب الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلا من الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة يكون لها دور في

¹ - محمد الناصر حميدانو، بقاء الصافية، التنوع الاقتصادي في الجزائر، المجلة العامة للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، العدد 2، ابريل 2017.

² - مهدي الحافظ، تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق، بحث مقدم إلى الندوة العلمية، دور الاستثمار الأجنبي في الاقتصادات العربية، معهد التقدم والسياسات الانمائية واتحاد رجال الاعمال العراقيين، لبنان، 2007، ص2

³ - ممنوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات ادارة الاعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2014،

تحقيق عائدات كبيرة. فالتنوع الاقتصادي يخلق قطاعا تجاريا خارجية أكثر استقرارا فيما يتعلق بالواردات، حيث يلاحظ بأن الدول النفطية تستورد كل شيء، الأمر الذي يعرض هذه الدول إلى أخطار عديدة من أهمها إلغاء بعض الواردات الضرورية في حال حصول خلافات سياسية مع تلك الدول المصدرة للسلع والخدمات¹

- يسهم التنوع الاقتصادي إلى حد كبير في استيعاب رأس المال البشري وزيادة إنتاجيته على النقيض من قطاع الاستخراج النفطي الذي يعتمد بشكل كبير الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة، ولا يعتمد إلا على عدد محدود من العمالة (المهارة)، ومن ثم فإن التنوع الاقتصادي له دور مهم في توفير فرص العمل للمهارة الوطنية حيث أن التنوع في القطاعات الاقتصادية المختلفة يكون له أثر في توفير فرص العمل والحد من البطالة.

- يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة ومن ثم تسريع عملية النمو الاقتصادي. كما يؤدي دورا في تعزيز التكامل الاقتصادي بين القطاعات من خلال تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث إن العلاقات الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية، المختلفة تعد من النتائج التي تنجم عن التنوع الاقتصادي، وهي العلاقات المتبادلة بين فروع القطاع الواحد وبين القطاعات المختلفة داخل الاقتصاد الوطني. كما يسهم التنوع الاقتصادي في توفير ما يعرف بالأمن الغذائي والذي يحتاجها لبلد دائمة، خاصة في الحالات الطارئة والحروب وما تتعرض لها العلاقات الدولية بين البلدان من خلافات وتوترات ومقاطعة وعقوبات اقتصادية.

4. أهمية التنوع الاقتصادي

إن البلدان التي تتمتع بميزة نسبية للمورد الطبيعي تسعى إلى تحقيق التنوع الإنتاجي عن طريق استخدام الإيرادات الناتجة عن تصدير هذه السلعة في الاستثمار الداخلي، أو في الخارجي، أو في كليهما معا، وتقذف من ذلك خلق اقتصاد متنوع، يكون أداؤه أفضل على المدى البعيد، بحجة:

- أن الميزة النسبية للمورد الطبيعي تفتح الطريق أمام القطاعات الأخرى للانخراط في ديناميكية تصنع التعلم عن طريق العمل، وبخاصة تلك التي تستخدم المعارف ذات الصلة وكل ذلك يؤدي إلى رفع الإنتاجية والدخل، ودعم هذا الاتجاه كلا من هيس عام 2008 ومالوني عام 2007².

¹ - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، استراتيجية التنمية الوطنية (2005-2007)، بغداد، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2006، ص 24

2- Lederman Maloney: natural Resources 2007 curse Nov. p11.

- لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول التركيز على الصناعة التحويلية أو التركيز على الصناعات الثانوية فقد يكون عدد من الدول لديها ميزة نسبية قوية في القطاعات الثانوية القائمة على الموارد بما فيها المعادن والغابات، ويشير سينوت ناش وديلاتوري عام 2010¹ إلى أن التغير التقني في قطاع الصناعة التحويلية ليس بالضرورة أكبر من ذلك في القطاعات الأولية وإن هذا الأخير قدم فرصا للتعلم بالممارسة، والبعض يقول: أن إنتاج السلع قائم على قدم وساق من حيث الإنتاج والروابط والآثار غير المباشرة لأنواع أخرى من الإنتاج.

- أن عملية التنوع تساعد على تجنب انتقال الصدمات من القطاع النفطي إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى كما يرى فاندير عام (2009)، فالتقدم في مجال الحفر والتكنولوجيا والتعدين يمكن من تطور الاستكشافات، ونرى في الأخير احتياطات عالية حيث أصبح استخراج النفط اليوم وتعظيم قيمته من خلال ربطه بالقطاعات الإنتاجية الأخرى أفضل من الاحتفاظ به في باطن الأرض.

- أن التنوع الاقتصادي يقوي سلسلة ترابط قطاع الموارد مع القطاعات الإنتاجية الأخرى، والدليل على ذلك استراليا وكندا اللتان تمتلكان موارد وفي الوقت نفسه تتمتعان باقتصاد قوي ذي إنتاجية عالية ناتج عن الترابط الأمامي والخلفي بين القطاعات الإنتاجية. وهكذا يجب البحث عن إيجاد سياسات فاعلة تحقق التنوع الاقتصادي في البلدان التي تتميز بوفرة الموارد الطبيعية.

5. أهداف التنوع الاقتصادي .

يهدف التنوع الاقتصادي بشكل رئيسي باعتباره عملية تدريجية تراكمية لتنوع مصادر الدخل على الحد من الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد مستقل عن البترول، حيث يمكن حصر أهدافه عموما في النقاط التالية²:

- توسيع فرص وآفاق كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- زيادة الشركاء التجاريين وتوسيع آفاق الأسواق الدولية؛
- تنويع العوائد المالية وتوسيعها وزيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة؛
- خلق صناعة تصديرية تسهم في تقوية الروابط الأمامية والخلفية للصناعات القائمة؛
- توفير بعض فرص العمل للعمالة الوطنية بغية تسريع عملية النمو الاقتصادي.

¹ - John Nash and Augusto de La Torre Latin Natural Resources in Emily Sinnott America.2010 ، P 16

² - أشواق بن قنور، محمد مدياني، التنوع الاقتصادي ومداخل تحسين أداء الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 4، الجزائر، 2017، ص 118.

6. سياسة التنويع الاقتصادي:

تواجه البلدان التي لها ميزة نسبية قوية جدا في مورد طبيعي معين عددا من التحديات، منها مشكلة إدارة الإيرادات المالية، وضعف روابط هذا القطاع مع القطاعات الأخرى، وتواضع هذا القطاع في خلق فرص عمل، وهناك أدلة تؤكد أن البلدان التي لديها وفرة في الموارد تجد صعوبة أكبر في التنويع الاقتصادي، وهناك جدل يدور بين الاقتصاديين حول كيفية استخدام الإيرادات الناجمة عن وفرة الموارد في طرائق تخفض تكاليف الإنتاج وخلق صناعات جديدة وفرص عمل، وما السياسات التي تمكن الدول النفطية من التحول من اقتصاد أحادي إلى اقتصاد متنوع يكون للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وخاصة قطاع الصناعات منه أوزان نسبية متناسبة ومتوازنة.

أ - الرأي الأول: الاتجاه التلقائي للنمو الصناعي

يعتمد أصحاب هذا الرأي على قانون انجل الذي يتجه نحو التدرج الصناعي الذي يبدأ أولا بالسلع الاستهلاكية، ومن ثم السلع الاستهلاكية المعمرة، و السلع الوسيطة، وهذا كلها تدفع بقوة الطلب إلى إنشاء صناعات الاستثمار، وتنميتها بعيدا عن تدخل الدولة وهو النمط الذي سلكته الدول المتقدمة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، السؤال هو هل أن دخول النفط ذاتها هي التي تشكل بنیان الطلب الاستهلاكي ؟ أو أن الطلب سوف يتحول من النفط إلى السلع الصناعية ؟ ولم تتعرض دراسة جدوى تطبيق قانون انجل على هذه البلاد التي ترتفع دخولها بمعدلات عالية.

وأكد روزنشتين -رودان على أهمية الدفعة القوية ورفض الأسلوب التدريجي في التنمية، فقد وضح أن الوفورات الخارجية الناتجة عن فكرة الدفعة القوية تركز على ثلاث حجج اقتصادية تتكامل مع بعضها إذا ما أريد للدول النامية تحقيق عمليات التنمية بما، هي تكامل دالة العرض وعدم قابلية جانب الإنتاج للتجزئة، تكامل دالة الطلب وعدم قابلية جانب الطلب للتجزئة، تكامل دالة الادخار وعدم قابلية جانب المدخرات للتجزئة.

ب - الرأي الثاني: التصنيع طبقا لخطة موضوعة:

إن هذا الرأي الذي يتبناه هوفمان هو يستهدف النمو الصناعي السريع، ويركز على الصناعات الأساسية وصناعات سلع الإنتاج، وهذا النمط اتبع في كل من الاتحاد السوفيتي والصين في القرن العشرين.

إن الرأي الأول تنقصه السرعة المنشودة كما ينطوي على ضياع كبير للموارد، إذ يجري التحول البناني في هذه الحالة عن طريق عملية التجربة والخطأ، أما الرأي الثاني فهو أمر مستبعد للدول النامية، ويعود ذلك للعلاقات الاقتصادية الراهنة، ووجود عقبات في السوق الدولية تتعدها الدول الكبرى، وتستخدم مختلف الضغوط الاقتصادية للحد من انتقال السلع الرأسمالية. فالدول النامية غير النفطية التي تعاني من قصور في النقد

الأجنبي يمكن أن تتبع النمط الأول، لكن يعاب على هذا النمط أن هناك حدودا لما يمكن توفيره من عملة أجنبية، واطراد تضائل الوفرة مع اطراد تضائل التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية فضلا عن قيود الدول الصناعية.

أما النمط الثاني فهو أكثر تعقيدا نظرا للقيود على الصادرات والاستيرادات من قبل الدول الصناعية، فضلا عن ذلك ارتفاع التكاليف الصناعية بالرغم من انخفاض الأجور في الدول النامية، ويرجع ذلك لضيق السوق المحلية، وانخفاض إنتاجية العامل، كل ذلك يضعف قدرة السلع الصناعية على منافسة مثيلتها من الصناعات الأجنبية، وعلى الرغم من المعوقات تشير العديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة قوية بين تبني إستراتيجية من أجل التصدير وبين والنمو الاقتصادي.

وهناك علاقة سببية محددة بين نمو الصادرات وبين تنمية القطاعات الصناعية، وبالتالي توسيع القاعدة الإنتاجية، وبالرجوع للعديد من التجارب الناجحة مثل دول جنوب شرق آسيا¹ تشير دراسات أخرى إلى أن التكامل بين السياستين أوضح من التعارض فيما بينهما ، فليس هناك صناعة تصديرية دون أن يكون لها أساس متين من السوق المحلية، أي وجود إستراتيجية متكاملة للتصنيع، قذف إلى توفير إنتاج أفضل يتصف بالكفاءة من حيث الجودة والسعر لرفع قدرتها على المنافسة²، فضلا عن ذلك لابد من مزج التكنولوجيا القديمة مع التكنولوجيا الحديثة (هجين التكنولوجيا) فالصناعات الحديثة تنتج الغرض التصدير ، بينما تقوم الصناعات التقليدية بخدمة الأسواق المحلية وإنتاج المدخلات اللازمة للصناعات الأخرى³ وهذا يقتضي تحديد القطاع القائد العملية التنوع الاقتصادي والاندماج مع الاقتصاد العالمي

ج - إستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن

يوجد مذهبان أساسيان في إستراتيجية تنوع الاقتصاد وتنميته، هما النمو المتوازن والنمو غير المتوازن، فالأول يرى أن ضيق السوق يضعف حافز الاستثمار، ومن هنا يبحث عن برنامج استثماري يحفز ويوسع السوق، أي توجيه كمية من الاستثمار إلى جبهة عريضة من الصناعات المتكاملة يمثل كل منهما سوق للصناعات الأخرى. وتستمد فكرة النمو المتوازن للصناعات من فكرة قانون ساي للأسواق، وهو كل زيادة في

¹ - عبد المطلب عبد الحميد ، المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين (مدخل لآليات تعامل القيادات الإدارية معها)، دار الجامعة الإسكندرية ، 2008-2009 ص 289-ص 295.

² - حازم الببلاوي، محنة الاقتصاد والاقتصاديين، دار الشروق، القاهرة، 1989، ص 170.

³ - كينيتشي أنور التنمية الاقتصادية في اليابان، الطريق الذي قطعه اليابان كدولة نامية، ترجمة خليل درويش ومني البرادعي، دار الشروق القاهرة، ط1 ، 2008 ، ص 95.

الإنتاج إذا تم توزيعها وفقا لاهتمامات وحاجات أفراد المجتمع فإن هذا الإنتاج سوف يوجد الطلب وحاجات أفراد المجتمع فإن هذا الإنتاج سوف يخلق الطلب الخاص به

أما المذهب الثاني النمو غير المتوازن الذي يقوده هرشمان حيث يرى أن تنفيذ إستراتيجية النمو المتوازن ستنتهي إلى إحياء ظاهرة الثنائية الاقتصادية، أي وجود قطاع صناعي متقدم و آخر تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر.

ويرى هرشمان القيد ليس في حجم السوق إنما يتمثل في القدرة على اتخاذ القرار وبخاصة قرارات الاستثمار، ومن ثم يبحث عن الشروط الواجب توافرها لاتخاذ هذه القرارات بكفاءة عالية وتمثل سياساتها التركيز على قطاع معين في الاقتصاد القومي لخلق سلسلة من الضغوط والاختناقات واختلال التوازن، والتي تؤدي بدورها إلى تقدم هذا القطاع وتجذب بدورها القطاعات الأخرى. ومن هنا تأتي فكرة القطاع القائد العملية التنوع والتنمية الاقتصادية، ومن ثم دفع عملية التنمية إلى الأمام، وفي الوقت نفسه تصحح الاختلال وتخلق اختلال جديد في التوازن، و هو بدوره يولد قوى تصحيحية لتعديل هذا الاختلال، وبذلك يولد اختلالا جديدا في التوازن وهلم جرا، مما يتولد عن هذا الارتباط المتبادل تحقيق وفورات خارجية

د - القطاع القائد العملية التنوع الاقتصادي

السؤال الذي يساق هنا هو كيفية تحديد القطاع القائد العملية التنمية؟ إذ يعالج هرشمان المشكلة من خلال معالجة موضوع النمط الأمثل لتعاقب الاستثمارات، ويعالج الموضوع من ناحيتين:

أولاً: اختلال التوازن بين رأس المال الاجتماعي (الطرق والكهرباء...الخ) والأنشطة الإنتاجية المباشرة. وتتم عن طريق المفاضلة بين التنمية عن طريق تكوين فائض في استثمارات رأس المال الاجتماعي، أو عن طريق تكوين فائض في استثمارات النشاط الإنتاجي ويؤيد هرشمان التنمية عن طريق إيجاد فائض في استثمارات رأس المال الاجتماعي إذ تولد قوة دفع ذاتية في تحقيق عمليات التنمية. وتحفز على الاستثمار في الأنشطة التي تقوم بالإنتاج المباشر الذي يتولد نتيجة وفرة خدمات رأس المال الاجتماعي.

ثانياً: اختلال التوازن في نطاق الأنشطة التي تقوم بالإنتاج المباشر والتي تعتمد على المفاضلة بين مختلف الأنشطة التي تقوم بالإنتاج المباشر، ويفرق هرشمان بين آثار الدفع إلى الأمام و آثار الدفع إلى الخلف، وتقاس هذه الآثار باستخدام جداول المستخدم المنتج التي تبين أن الصناعات التي تقع في المراحل الوسطى للإنتاج تتميز بارتفاع جملة آثار الدفع إلى الأمام وإلى الخلف.

فأغلب الاقتصاديين متفقين على أن إحداث تغيير هيكلي مطلوب لتحقيق زيادة في دخل الفرد الحقيقي عبر مدة هو جوهر عملية التنمية الاقتصادية، وإن مهام التنمية الصناعية لا تختلف في جوهرها عن مهام

التنمية الاقتصادية عامة، ويرى بعض الاقتصاديين أن التصنيع تحت الحماية الجمركية أو في ظل إعانات حكومية سخية، سيقود إلى هدر موارد البلاد الاقتصادية، بل سيؤدي أيضا إلى قيام صناعات غير كفوءة، لذا يتطلب إقامة صناعات ذات جدوى اقتصادية لها القدرة على منافسة السلع الأجنبية¹ من خلال إتباع سياسات واضحة للتصنيع ولا بد أن تستكمل بسياسات اقتصادية متناسقة ومتكاملة لا تتعارض فيما بينها، هناك عدد من الدول حققت تنوعا اقتصاديا، إذ استخدمت سياسات على المستويين الأفقي إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد والتغلب على دورة (التضخم والكساد) والعمودي على نحو فعال واتبعت سياسات الاقتصاد الكلي والسياسة المالية، بهدف تحقيق الاستقرار في الاقتصاد والتغلب على دورة (التضخم والكساد) وإدارة سعر الصرف فضلا عن السياسة التجارية وسياسة توفير تعليم عالي الجودة و تحسين الإدارة الضريبية.

والجدير بالذكر أن اقتصادات الدول النفطية تعتمد اعتمادا واسعا جدا على القطاع النفطي، ويتقلب بتقلب أداء هذا القطاع، وتأسيسا على ذلك باتت عملية تنويع مقومات الاقتصاد تستلزم تطوير قطاعات أخرى، في مقدمتها قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات الإنتاجية²، وقد أكد الخبراء المشاركون في مؤتمر «فهم لعنة النفط وكيفية تجنبها»، الذي أقيم في عام 2010م بالكويت - ضرورة تنويع قاعدة النشاط الاقتصادي، الامتصاص صدمة نزوب النفط حين تقترب وكذا الحال امتصاص صدمات هبوط أسعاره، وبينوا أن التنويع لا يعني بالضرورة إقامة صناعة، إذ يمكن أن يتم عبر تطوير صناعة الخدمات، و أن الموارد الطبيعية هي ملك الأمة لا الدولة، موضحين أن دستور النرويج نص على ذلك عقب اكتشاف النفط وأنه لا غنى عن وجود إدارة سياسية رشيدة وشفافية وتعليم جيد لضمان حسن استغلال عوائده.

7. مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها الأغراض القياس. ويعتمد بعض هذه المؤشرات قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركيز كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع (Diversification) كمعامل هير فندال - هيرشمان الذي يعد الأكثر شيوعا، وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي. لذلك ستكتفي هذه الدراسة بتسليط الضوء على عينة من المؤشرات وبموجبها يجب أن يكون القطاع الأكثر تنوعا أي (الأقل تركيزا) هو الأكثر تنافسية، وان يملك البلد اكبر عدد من هذه القطاعات، وان توزيع النشاط الاقتصادي بين

¹ - عباس النصاروي الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950-2010 ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، ط1 بيروت، 1995 ص 49.

² - محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل 103 سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، طبعة الأولى، 2006، ص46

القطاعات يرتبط بارتفاع التنوع، وبناء على ما تقدم فإن هناك ثلاثة مؤشرات تستخدم لقياس التنوع الاقتصادي أو نسبة التركيز، فأغلب الدراسات التي تبحث في موضوع التنوع الاقتصادي اعتمدت على المقياسين العالميين بحكم النتائج المتحصل عليها من الدراسات السابقة في هذا الشأن إلا وهما كلا من المقياس الأول هو مقياس هيرفندل - هيرشمان، Hirshman Herfindal والذي اعتمدت عليه في الدراسة التطبيقية أما المقياس الثاني هو جيني Gini Index

أ - المقياس الأول: هيرفندل - هيرشمان (Hirshman - Herfindal): يعتمد مقياس هيرفندل - هيرشمان على قياس وتركيب و نسبة المتغير ومدى تنوعه و يستخدم لقياس التنوع في ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي، وقد صمم هذا المعامل أصلاً لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو في قطاع معين واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين، كما قامت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية باستخدام هذا المؤشر لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير¹. ومعادلته على النحو التالي:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum(XI/X)^2} - \sqrt{(1/n)}}{1 - \sqrt{(1/n)}}$$

حيث:

H . H : مؤشر هيرفندل - هيرشمان، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعاً كاملاً (كل القطاعات م ساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة في المتغير المدروس كاملاً) ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفراً، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزاً في قطاع واحد فقط . Xi : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع أ. X : الناتج المحلي الإجمالي n : عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

ب - المقياس الثاني : مؤشر جيني Gini Index

يستعمل هذا المعامل في قياس مدى تركيز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي ويعتبر مؤشر جيني Gini Index من أفضل مقاييس التركيز وأبسطها، ويعتمد على هذا المؤشر على منحنى لورنتز Lorenz curve ، ويقاس مؤشر جيني بالمساحة المحصورة بين منحنى لورنتز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث

وهناك عدة صيغ لحساب لمؤشر جيني منها :

$$G = 1 - \sum_{k=1}^n (X_k - X_{k-1})(Y_k - Y_{k-1})$$

¹ - ممدوح عوض الخطيب، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 18، العدد 02، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2011، ص 211.

حيث XK التكرار التجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) يمثل المحور الأفقي YK التكرار التجمعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات) n هو عدد القطاعات.

8. تحليل واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر

يمكن من خلال الجدول الموالي تقديم قيمة مؤشر قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان للتنوع القطاعي في الجزائر خلال الفترة 1996-2016، بحيث يمكن مقارنة قيمة المؤشر المتحققة من سنة الى اخرى وهو ما يمكن اظهاره من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم: 01

قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان (H,H) للتنوع القطاعي في الجزائر

خلال الفترة 1996-2016

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
مؤشر هيرشمان H,H	0.277	0.285	0.221	0.078	0.164	0.122	0.114
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مؤشر هيرشمان H,H	0.1365	0.149	0.216	0.231	0.215	0.231	0.105
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر هيرشمان H,H	0.1295	0.141	0.125	0.099	0.086	0.066	0.067

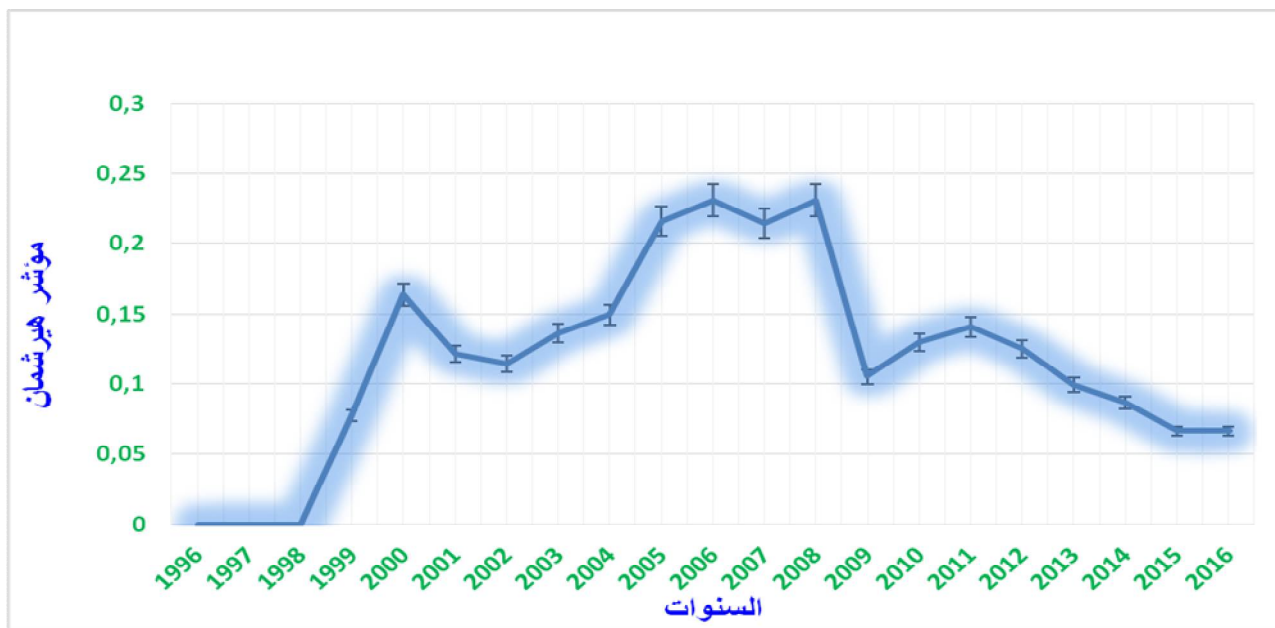
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر،
التقارير السنوية - التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لكل من السنوات: 2003، 2008، 2013، 2017

وتظهر النتائج الواردة في الجدول السابق درجة غياب التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، بحيث لايزال قطاع النفط يسيطر بشكل كامل تقريبا على ايرادات وناتج الاقتصاد، ويرجع ذلك الى العديد من الاسباب البنوية في الاقتصاد الجزائري، وعند تحليل النتائج الواردة في الجدول اعلاه نجد انه ما بين سنة 2000-2008 حافظ الاقتصاد الجزائري على معدلات تظهر درجة تنوع محدودة بل احيانا وخلال هذه الفترة كان الاقتصاد يميل الى تنوع اقل بينما يزداد تركيزا اكثر في الميل نحو سيطرة قطاع النفط على الاقتصاد، الا ان منذ سنة 2009 تراجع تركيز الاقتصاد من الاعتماد على النفط واخذت البيانات الخاصة بالمؤشر تظهر درجة اعلى من التنوع الاقتصادي، الا ان ذلك في الحقيقة لا يرجع اساسا الى الاعتماد في الناتج على القطاعات الاخرى بل ذلك يرجع الى انخفاض اسعار النفط مما ادى الى تراجع درجة مساهمة القطاع النفطي في الايرادات والناتج الاجمالي، وهو ما ينعكس بشكل يظهر زيادة مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج والايرادات، وعموما يمكن

القول ان الاقتصاد الجزائري واستنادا الى نتائج مؤشر هيرشمان يتبين لنا انه اقتصاد ذو تركيز عال في القطاع النفطي، بينما يبقى دور القطاعات الاقتصادية الاخرى ومساهمتها في المزيج الاقتصادي عموما محدودة، ويرجع السبب في ذلك الى اعتماد الاقتصاد الوطني منذ نشأته على الشركات الكبرى في الانتاج والدخل والصادرات، علما ان تلك الشركات تمتد ملكيتها الى القطاع العام الحكومي، مما جعل اداء القطاع الخاص محدودا، ومساهمة في الناتج والدخل محدودة جدا، كما يمكن القول ان ذلك يعتبر من بين اهم القيود التي جعلت عامل التنوع الاقتصادي ضعيفا، فالقطاع الخاص يعتبر قاعدة نشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي بدورها توفر مزيج من الصناعات والمنتجات والسلع والخدمات والتي تنعكس اساسا في قطاعات عديدة سواء في السوق المحلية او سوق الصادرات، مما يجعل الاقتصاد عمليا اكثر تنوعا، ويمكن من خلال الشكل الموالي توضيح قيمة مؤشر هيرشمان للتنوع القطاعي في الجزائر خلال الفترة 1996-2016

شكل رقم: 01

قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان للتنوع القطاعي في الجزائر خلال الفترة 1996-2016



■ المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول السابق

بالنظر الى الشكل السابق الاعتماد على النفط والقطاعات الريعية يتضح بسهولة من خلال محدودية تنوع الصادرات، وانخفاض مساهمة التصنيع فيها، و انخفاض درجة تطور المنتج التصديري وغيرها، وتشهد البلدان المصدرة للنفط بصورة عامة بعد نمو صادراتها (النفطية) تقلبات اقتصادية شديدة تتمثل في انهيار النمو في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية، مما يؤدي الى ركود طويل الامد والى انخفاض الدخل في تلك البلدان، وذلك بسبب زيادة الطلب على عملة البلد النفطي وهذا ما يرفع قيمتها اكثر من اللازم فتحصل نتيجتان الاولى تتمثل بانخفاض اسعار السلع الاجنبية والثانية فقدان المستثمرون داخل البلد للقدرة التنافسية في اسواق الصادرات،

كما تتخفّض الاستثمارات داخل البلد مما يؤدي الى تراجع فرص العمل والاستثمار، كما قد يؤدي ارتفاع اسعار النفط الى زيادة المداخل الريعية وبالتالي التركيز على قطاع النفط وإهمال القطاعات الأخرى، ويمكن من خلال الجدول المالي عرض مؤشر هيرفندل . هيرشمان للتنوع القطاعي حسب الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1999-2016

وبناء على ماسبق ينبغي على الدول الريعية سواء كانت تعتمد على النفط او الغاز او على الموارد السياحية او غيرها، ان تعمل على تنوع مصادر دخلها كتفعيل القطاع الصناعي التحويلي او تفعيل القطاع الزراعي مع الاهتمام بالقطاع السياحي على ان لا يعتمد على هذا القطاع بشكل منفرد، لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد، ويمكن الاسترشاد بالتجارب الدولية في مجال تنوع الاقتصاد كما هو الحال بالنسبة للتجربة النرويجية التي اتبعت سياسة الصناديق السيادية وتجنبت المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد النرويجي في سبعينيات القرن الماضي.

وفي اطار التحليل عن واقع سيطرة القطاع النفطي في الجزائر يمكن القول ايضا أن عوائد أسعار النفط والاقتصاد الجزائري بينهما علاقة طردية، فتعرض السوق النفطية إلى أي صدمة معاكسة، يؤدي إلى التأثير على العوائد النفطية ومنه على الاقتصاد الجزائري مباشرة، ورغم أن الجزائر توظف الفائض من العوائد النفطية التي تحصل عليها في صندوق أطلقت عليه اسم "صندوق ضبط الموارد الجزائري"، وهذا من أجل مجابهة الازمات الاقتصادية في حالة انخفاض الأسعار، عن طريق تمويل العجز الذي قد تقع فيه الخزينة العمومية، فإن الجزائر أيضا تستخدم حصيلة عوائدها النفطية في تمويل الاستثمارات المحلية وفي التنمية، بل وحتى في توفير سلع الاستهلاك الأساسية ما يجعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، يسعى الى تحقيق التنوع رغم القيود والصعوبات العديدة التي تعترض ذلك النهج الاقتصادي.

ويمكن القول أن هناك ثلاثة عوامل يتوقف عليها نجاح مسار التنوع الاقتصادي في الجزائر ويتعلق بكل ما يلي:

- دور القطاع الخاص والذي يعتبر ضروريا لنجاح هذا المسار فالتنوع الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق دون حضور قوي ونشط للمؤسسات الخاصة في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي.
- تحسين نوعية التسيير الاقتصادي: فالتنوع الاقتصادي لن ينجح إلا اذا ارتكز على تحسين نوعية وطبيعة التسيير في المؤسسات والهيئات والإدارات العامة، وليس فقط على مستوى المؤسسات والإدارات الاقتصادية للدولة بل أيضا على مستوى المؤسسات العمومية و الخاصة.
- مكافحة صرامة لكل أشكال التسيير والممارسات البيروقراطية ويكون ذلك من خلال العمل أكثر على تحسين مناخ الأعمال.

وعموما فان تحقق تلك الشروط يكون من خلال ضمان الحرية الاقتصادية وعدم التمييز بين القطاع العام والخاص وتوفير شروط المنافسة الكاملة في الأسواق، الى جانب ضمان البدء في الاصلاحات سواء على الصعيد المؤسسي والإداري أو في مجال الاقتصاد والمالية والبنوك.

خاتمة الدراسة :

يحتل التنويع الاقتصادي مكانة مهمة في البلدان التي تعتمد على مصدر واحد في تمويل وتسيير حياتها الاقتصادية، إذ إن استمرار الاعتماد على هذا المصدر وخصوصاً إذا اتسم بعدم التجدد او القابلية للنفاذ كلما تم الاعتماد عليه بشكل أكبر، فان ذلك سوف يجعل سيجعل اقتصاد البلد اقتصاد اما مخاطر التقلبات والازمات، فالتنويع الاقتصادي يضمن استمرارية موارد البلد من قطاعات متعددة عكس الاقتصادات ذات المورد الوحيد

وتطرح مسألة التنويع بدرجة اكبر عند النقاشات حول مستقبل الاقتصادات النفطية والتي تعاني من مشكلة الريع بالتزامن مع الهيمنة الحكومية، أي هيمنة الحكومات في البلدان النفطية على القطاع النفطي، فتوفر موارد مالية هائلة من مصدر طبيعي أو استراتيجي تحت سيطرة الحكومات غالبا يجعل ظهور الدولة الريعية وتطورها في البلدان النفطية أمرا طبيعيا.

وتعد الثروة النفطية إحدى مصادر الطاقة الناضبة وليس المتجددة، فكلما يزداد الإنتاج النفطي كنتيجة لزيادة الطلب على النفط بفعل زيادة النمو الاقتصادي، كلما يؤدي ذلك إلى سرعة نفاذ النفط، والعكس صحيح كلما انخفض الإنتاج النفطي كنتيجة لانخفاض الطلب بفعل انخفاض النمو الاقتصادي كلما يؤدي ذلك إلى إطالة مدة بقاء الثروة النفطية. فالاقتصادات التي تعتمد على النفط كمورد وحيد للدخل مهددة من حيث التقلبات في اسعار النفط ومهددة ايضا من جهة نزوب ونفاذ ذلك المورد، او ظهور الاشكال الاخرى البديلة للنفط ودرجة الاعتماد عليها وتكلفة انتاجها.

ويتطلب اعتماد التنويع الاقتصادي اعتماد استراتيجيات وسياسات مالية متعلقة بإدارة النفقات العامة بالإضافة إلى إجراءات التي تستهدف توسيع ونمو القطاع الخاص التنافسي خارج قطاع النفط، وتحسين مناخ الاعمال بما يمكن المستثمرين الوطنيين والدوليين من العمل في كامل شروط المنافسة والحرية الاقتصادية. هذا يعني إقامة المؤسسات المناسبة، للعمل في الجانب الاقتصادي والمؤسسي والتنظيمي. وفي اطار استخلاص النتائج عن علاقة التنويع القطاعي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الدول الثلاث محل الدراسة (الجزائر السعودية والامارات) يمكن القول انه تم التوصل الى مجموعة من النتائج

- نتائج الدراسة:

■ إن تنويع النشاطات الإنتاجية هو أولوية متنامية، ليس فقط بالنسبة للدول النفطية والتي يقترب احتياطها النفطي من النفاد، ولكن بالنسبة لجميع الدول المنتجة للنفط، فمعدل صادرات المنتجات الهيدروكربونية للفرد ظل في تدهور مستمر في مختلف دول الدراسة، وذلك راجع بسبب ارتفاع حجم الاستهلاك الداخلي، وهو ما يلوم الحكومات المشرفة في تلك الدول بالبحث عن مصادر جديدة للإيرادات من أجل أن ضمان استمرارية النفقات العامة

■ يعد التنويع أساسيا لخلق فرص العمل، ويرتفع في الدول محل الدراسة مستوى الطلب على العمل من خلال ازدياد عدد اليد العاملة بشكل سريع بحيث لا يستطيع القطاع العام وحده تحمل مسؤولية توظيفها، خاصة إثر انهيار عائدات النفط، فلا بد من خلق فرص عمل جديدة، وبهدف تحقيق هذا الهدف لا بد من اللجوء إلى التنويع نشاطات المنطقة الإنتاجية على نطاق واسع مما يؤسس لمعدلات عمالة أكبر، لا يكفي التنوع في النشاطات بخلق فرص العمل المطلوبة إنما يساهم بحماية اليد العاملة من تذبذب أسعار النفط.

■ يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة القيمة المضافة المحلية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشاريع الجديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات. بمعنى آخر أن التنويع الاقتصادي يتضمن أولوية بناء اقتصاد مستدام، للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، كما يتضمن أولوية التنمية الاقتصادية المتوازنة إقليميا واجتماعيا والتي تعود بالفوائد على الجميع.

يمكن تحقيق الأولويات المرتبطة بتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق النجاح في العديد من المجالات التالية وهي كما يلي

■ بناء بيئة أعمال مفتوحة وفاعلة، تساعد على تشجيع دور القطاع الخاص وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

■ إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية، بحيث تضمن التمويل للمؤسسات العامة والخاصة بشروط أفضل وبتكاليف أقل، ويكون ذلك من خلال وجود سوق نقدية كفؤة، إضافة إلى وجود سوق مالية للتداولات تتسم بالتنظيم والفعالية، وهو ما يسمح بتمكين الأسواق المالية لكي تصبح الممول الرئيس للمشاريع.

■ تطوير البنية التحتية، بحيث تكون شروط انفاذ الاستثمارات الخاصة أو الحكومية وحتى الأجنبية قائمة، مما يجعل مناخ الاستثمار وشروطه أكثر ملائمة لمتطلبات الشركات الوطنية والدولية

- تطوير قوة العمل، من خلال الحرص على طبيعة التكوين المتعدد المجالات والقطاعات والمستويات، وهو ما يوفر العمالة المطلوبة للأسواق ويسمح أيضا بالرفع من كفاءة سوق العمل ونتاجيته.
- ان اقتصادات البلدان الريفية تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية (الخامات)، التي تساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي تمويل النفقات العامة الجارية والاستثمارية.
- تتسم الموارد الاستخراجية بعدم التجدد وهذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع استمرار استنزاف النفط مما يؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي للبلد. فضلاً عن ذلك عدم بذل الجهود والمساعي النظامية اللازمة لتحسين الكفاءة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة وتقنين استهلاكها من قبل المنتجين والمستهلكين خاصة مصادر الطاقة الناضبة كالنفط والفحم وغيرها، فالحل ما بعد النفط يكمن في تحقيق التنوع الاقتصادي.
- ويتطلب بناء الاقتصاد المستدام وتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة ادارة تتصف بالكفاءة وموارد بشرية قادرة على الانتاج والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية. ولتقليل الاعتماد على النفط وتنويع قاعدة الانتاج وتحقيق التنمية المستدامة، يجب ان يكون لعوامل الإنتاج خاصة التكنولوجيا دور اساسي في قيادة النمو الاقتصادي. كما ينبغي أن ترتبط عوامل الانتاج مباشرة براس المال البشري القادر على الابتكار والإبداع والإدارة الحسنة للموارد.

قائمة المراجع:

1. وزارة التخطيط، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة للسنوات 1995-2000 أبو ظبي الامارات العربية المتحدة.
2. موسى باهي، كمال رواينية، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2016، الجزائر.
3. محمد الناصر حميدانو، بقاص الصافية، التنوع الاقتصادي في الجزائر، المجلة العامة للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، العدد 2، ابريل 2017.
4. مهدي الحافظ، تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق، بحث مقدم إلى الندوة العلمية، دور الاستثمار الأجنبي في الاقتصادات العربية، معهد التقدم والسياسات الانمائية واتحاد رجال الاعمال العراقيين، لبنان، 2007، ص2
5. ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكلليات ادارة الاعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2014.
6. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، استراتيجية التنمية الوطنية (2005-2007)، بغداد، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2006.
7. أشواق بن قدور، محمد مدياني، التنوع الاقتصادي ومداخل تحسين أداء الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 1، العدد 4، الجزائر، 2017.
8. عبد المطلب عبد الحميد ، المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، مدخل لآليات تعامل القيادات الإدارية معها، دار الجامعة الإسكندرية ، 2008-2009،
9. حازم الببلاوي، محنة الاقتصاد والاقتصاديين، دار الشروق، القاهرة،
10. كينيتشي أنور التنمية الاقتصادية في اليابان، الطريق الذي قطعه اليابان كدولة نامية، ترجمة خليل درويش ومني البرادعي، دار الشروق القاهرة، ط1 ، 2008.
11. عباس النصر اوي الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950-2010 ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، ط1 بيروت، 1995 .
12. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل 103 سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، طبعة الأولى، 2006.
13. ممدوح عوض الخطيب، المجلة العربية للعلوم الادارية، مجلد 18، العدد 02، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2011.
14. Lederman Maloney: natural Resources 2007 curse Nov.
15. John Nash and Augusto de La Torre Latin Natural Resources in Emily Sinnot America، 2010.